

يحظر النشر حتى بداية يوم التاسع من سبتمبر 2015، بالتوقيت القياسي لبريطانيا

9 سبتمبر 2015

التقرير الجديد لشراكة الموازنة الدولية يتوصل إلى أن 98 دولة من بين 102 دولة تفتقر إلى أنظمة الموازنة المفتوحة نقص الشفافية ومشاركة العامة والرقابة يمثل تهديدًا لتنفيذ لاتفاقات التنمية والتغيرات المناخية المعلقة

واشنطن دي سي - وفقًا لتقرير مسح الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية لعام 2015، تم التوصل إلى أن 98 دولة من بين 102 دولة خضعت للمسح تفتقر إلى الأنظمة الكافية للتحقق من استخدام الأموال العامة بشكل فعال وبكفاءة. وهذا التقرير، والذي يعد الإصدار الخامس من نوعه، هو وسيلة المسح المستقلة والمقارنة الوحيدة المتاحة في العالم لشفافية الموازنة ومشاركة المواطنين وأجهزة الرقابة المستقلة في عملية الموازنة. وقد أظهرت الدول التي بلغ عددها 98 دولة عجزًا في عمود واحد على الأقل من تلك الأعمدة الرئيسية، في حين أن 32 دولة منها عجزت في تلك الأعمدة الرئيسية الثلاثة كلها. ويمثل الافتقار المنتشر لأنظمة المحاسبة القوية فيما يتعلق بالموازنة تهديدًا لتنفيذ الاتفاقات الدولية الخطيرة، مثل أهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية المتوقعة أن تصدر في مؤتمر 2015 للتغير المناخي المزمع عقده في باريس.

يقول وارين كرافشيك، المدير التنفيذي لشراكة الموازنة الدولية، "يحتاج العامة إلى الوصول إلى معلومات الموازنات كما يحتاجون إلى إتاحة الفرص لهم للمشاركة في مختلف خطوات عملية الموازنة. ومن خلال الجمع بين ذلك وبين الإشراف من خلال السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة، فإن ذلك يساهم في إخضاع استخدام الأموال العامة للمزيد من المحاسبة. وهناك قدر متنامٍ من الأدلة يشير إلى أن هذه الفحوصات والتوازنات التي يتم إجراؤها على الموازنات تنتج نتائج أفضل للأشخاص، خصوصًا أولئك الفقراء أو المعرضين للخطر."

وقد حققت 24 دولة فقط، أي أقل من دولة من بين كل أربع دول، ما يزيد عن 60 من 100 في مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI)، وهو ذلك الجزء من المسح الذي يقيم الشفافية، وبالتالي، توفير المعلومات الكافية للمواطنين لتمكينهم من مراقبة استخدام الحكومة للأموال العامة. ومن المثير للقلق أن الدول المتبقية والتي عددها 78 دولة والتي توفر معلومات غير كافية حول الموازنة تعد موطنًا لنسبة 68% من عدد السكان في العالم. و17 دولة من هذه الدول توفر معلومات نادرة أو لا توفر معلومات للموازنة لمواطنيها.

ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى أن مستوى شفافية الموازنة يتحسن بصفة عامة، وهي نتيجة تتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها من التقارير السابقة. فقد زاد متوسط نتيجة مؤشر الموازنة المفتوحة ليصل إلى 45. كما اتسم التطور بالقوة كذلك بين بعض الدول والمناطق التي لم تكن تتحلى بالشفافية فيما قبل، بما في ذلك جمهورية قبرغيزستان (التي تضاعفت نتيجة مؤشر الموازنة المفتوحة لها ثلاث مرات تقريبًا) وتونس (التي تضاعفت نتيجة مؤشر الموازنة المفتوحة لها أربع مرات تقريبًا) بالإضافة إلى الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا.

ومما يضاعف من هذا النقص واسع النطاق للشفافية والذي ما زال مستمرًا، على الرغم من ذلك، ذلك النقص المشابه في الفرص المتاحة لمشاركة العامة والرقابة. فمن خلال نتائج وصلت إلى 60 أو أقل في هذا الجزء من المسح، عجزت 95 دولة من بين الدول التي عددها 102 دولة في توفير الفرص لمشاركة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المسح قد توصل إلى الافتقار إلى توافر



يحظر النشر حتى بداية يوم التاسع من سبتمبر 2015، بالتوقيت القياسي لبريطانيا

القدرات التحليلية والبحثية المتاحة للسلطات التشريعية، ناهيك عن الافتقار إلى أنظمة ضمان الجودة في أغلب جهات الرقابة القومية، مما يعرض قدرة أجهزة الرقابة المتاحة لها للرقابة على الإنفاق العام بفاعلية لخطر شديد .

وهناك أربع دول فقط تمكنت من النجاح في كل هذه الأعمدة الرئيسية الأربعة والجمع بينها، وهي البرازيل والنرويج وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة، حيث إن هذه الدول وحدها هي التي توفر الشفافية الكافية على مستوى الموازنة، كما أنها توفر الفرص الكافية لمشاركة العامة، بالإضافة إلى امتلاكها لأجهزة رقابة رسمية كافية .

وفي المقابل، توصل المسح إلى أن هناك 32 دولة لم تحقق النجاح في أي من هذه الأعمدة الرئيسية الثلاثة للمحاسبة . وتضم تلك الدول مجموعة من الدول التي قامت بتوفير معلومات نادرة أو لم توفر أي معلومات على الإطلاق، بصفة مستمرة ومتسقة، فيما يتعلق بالموازنة، وهي: الجزائر وبوليفيا وكمبوديا والصين وغينيا الاستوائية وبيجي والعراق وميانمار وقطر والمملكة العربية السعودية .

ومع ذلك، يمكن أن يتم تحقيق نتائج ضخمة في وقت قصير . على سبيل المثال، توصل المسح إلى أن أغلب الدول ذات مستويات الشفافية الأقل تنتج، في واقع الأمر، معلومات مهمة فيما يتعلق بالموازنة من أجل الاستخدام الداخلي لها؛ ويمكن أن يتم تحقيق مكاسب ضخمة بتكلفة ضئيلة للغاية من خلال مجرد نشر هذه الوثائق في موقع الويب الحكومي .

والوسائل والآليات المستخدمة لتحقيق هذه الأعمدة المتعلقة بالمحاسبة حول الموازنة متاحة فعليًا . وفي نهاية المطاف، فإن تطوير مستوى الشفافية والمشاركة والرقابة غالبًا ما يتوقف في النهاية على مسألة الإرادة السياسية .

وتختلف حزمة الإصلاحات المناسبة من دولة إلى دولة، وبالتالي، تم كذلك تجهيز تقارير فردية تحتوي على توصيات مخصصة للدول . إلا أنه هناك بعض التوصيات التي تسري في أغلب الحالات، بما في ذلك زيادة عدد وشمولية وثائق الموازنة التي يتم نشرها؛ والحفاظ على المكاسب التي يتم تحقيقها في إطار الشفافية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات المتعلقة بالموازنة عبر إصدار القوانين واللوائح؛ وتطوير الآليات للحصول على آراء العالمة حول محتويات الموازنة وكيفية تنفيذها؛ بالإضافة إلى توفير قدرات أفضل للسلطات التشريعية للوصول إلى إمكانيات الأبحاث والتحليل .

ويقر التقرير بأنه، على الرغم من أن حكومات الدول هي الجهات التي يجب أن تعمل من أجل تقوية أعمدة المحاسبة الرئيسية الثلاثة لأنظمة الموازنة، إلا أن هذا التقدم يحتاج إلى مشاركة من مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المانحة ومجموعات المجتمع المدني والمستثمرين والمؤسسات الدولية .

ويتابع السيد كرافشيك كلامه قائلاً، "لم يعد بالإمكان تنحية محاسبة الميزانية جانبًا على اعتبار أنها مشكلة فنية تواجه الدول البيروقراطية . فمن خلال المبالغ المالية المحتمل تجميعها من خلال أهداف الإنمائية الدولية الجديدة وحدها، وربما من خلال اتفاقيات التغيير المناخي كذلك، تتاح أمام العام فرصة غير مسبوقه للتغلب على الفقر وعدم المساواة وغير ذلك من التحديات العالمية، إلا أن ذلك لن يحدث إلا إذا تمت إدارة هذه الموارد بكل شفافية مع إخضاعها لأعلى مستويات المحاسبة ."



يحظر النشر حتى بداية يوم التاسع من سبتمبر 2015، بالتوقيت القياسي لبريطانيا

نبذة عن مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015

ينظر التقرير الجديد في أمر الحالة الحالية لشفافية الموازنة وكيف تغيرت على مدار الزمن؛ والدرجة التي تتوافر بها فرص مشاركة العامة في عملية الموازنة؛ وقوة جهازي الرقابة الرسميين، أي السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى. ويعتمد التقرير على مسح الموازنة المفتوحة الصادر عن شراكة الموازنة الدولية، والذي يعد الإجراء الوحيد والمقارن لشفافية الموازنة والمشاركة والرقابة في مختلف أرجاء العالم. ويتم إجراء المسح اعتمادًا على خبراء مستقلين في مجال الموازنة في كل دولة من الدول التي يصل عددها إلى 102 دولة والتي جرى مسحها، كما يتم إجراء مراجعة من خلال النظراء لتلك النتائج من خلال خبراء آخرين في مجال الموازنة لكل دولة بعينها. كما تتم دعوة الحكومات في كل الدول التي خضعت للمسح كذلك لمراجعة النتائج والتعليق عليها، والعديد من تلك الدول تفعل ذلك بالفعل.

ويعد مسح عام 2015 هو الجولة الخامسة من هذا التقييم العالمي، والذي تم تنفيذه للمرة الأولى في عام 2006.

الأعمدة الرئيسية للمحاسبة فيما يتعلق بالموازنة

يتكون المسح من 140 سؤالاً فعليًا تهدف إلى تقييم الدعائم الثلاثة الرئيسية للمحاسبة فيما يتعلق بالموازنة. ويتم تقييم شفافية الموازنة من خلال الإجابات التي يتم تقديمها على الأسئلة التي يبلغ عددها 109 أسئلة، تلك الإجابات التي تؤدي إلى الحصول على نتيجة بين 0 و100 في مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI). ويتم تقييم العمود الرئيسي الثاني باستخدام 16 سؤالاً تهدف إلى تقييم الفرص المتاحة لمشاركة العامة. أما الأسئلة الأخيرة والتي عددها 15 سؤالاً في المسح فتهدف إلى فحص مدى قوى العمود الرئيسي المتعلق بالرقابة، والمكون من السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى لكل دولة، حيث يتم الحصول على نتيجة منفصلة لكل من هاتين الجهتين.

تتعاون **شراكة الموازنة الدولية** مع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتحليل عمليات الموازنات الحكومية ومؤسساتها والنتائج الصادرة عنها ومراقبتها والتأثير عليها وهدف شراكة الموازنة الدولية يتمثل في جعل أنظمة الموازنة أكثر شفافية مع إخضاعها للمحاسبة من خلال العامة من أجل تحسين الإدارة ومكافحة الفقر. وتوفر مؤسسة فورد ومعهد المجتمع المفتوح ومؤسسة فلورا وويليام هوليت ووزارة التنمية الدولية البريطانية (UKAid) التمويل لمبادرة الموازنة المفتوحة في شراكة الموازنة الدولية.

للحصول على المزيد من المعلومات، أو لطلبات المقابلات الشخصية، يرجى الاتصال بـ.

رياض إيزيل، +1 212 415 3377، read.ezell@portland-communications.com



INTERNATIONAL BUDGET PARTNERSHIP
Open Budgets. Transform Lives.

إصدار صحفي

يحظر النشر حتى بداية يوم التاسع من سبتمبر 2015، بالتوقيت القياسي لبريطانيا

للاطلاع على التقرير الكامل وللحصول على موارد أخرى، بما في ذلك النتائج الخاصة بكل دولة على حدة، يرجى زيارة الموقع التالي:

www.openbudgetsurvey.org